

اللازم والمتعدي في ديوان النابغة الذبياني "دراسة نحوية صرفية"

أ.د. محمد عبد العال محمد محمود (*)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين..

وبعد،

فهذا بحث في اللازم والمتعدي في ديوان النابغة الذبياني "دراسة نحوية صرفية"

وأعني بالفعل اللازم ما لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به سواء تعدى بحرف الجر أم لم يتعد، وهذا ما ذهب إليه فريق كبير من النحاة^(١). خلافاً لابن هشام الذي جعل ما لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر قسماً آخر^(٢).

ويقصد بالفعل المتعدي ما يتعدى الفاعل إلى مفعول به، فإن تجاوز إلى غير المفعول به لا يسمونه متعدياً^(٣).

وقد يبدو الأمر من خلال تعريف كل من اللازم والمتعدي هيئاً سهلاً، لكنه في الحقيقة ليس كذلك، فنحن أمام صور متعددة من الاستعمالات المختلفة للأفعال داخل الجملة يأتي على إثرها الفعل لازماً حيناً ومتعدياً بنفسه حيناً، ومنها ما يرد متعدياً بنفسه حيناً، وبحرف الجر حيناً، بل إن الفعل اللازم لا يستعمل إلا لازماً قد يتضمن معنى فعل آخر متعدياً فيأخذ حكمه في التعدي، وقد يكون العكس فيأتي الفعل المتعدي لازماً وهو لا يستعمل إلا متعدياً في الأصل؛ لأنه تضمن فعل آخر لازم، فأخذ حكمه في اللزوم.

وقد بذل النحاة جهوداً كبيرة لوضع مقاييس واضحة للتمييز بين اللازم والمتعدي، وتقديم تفسيرات علمية لتعدد الصور التي تأتي عليها الأفعال إن لازمة أو متعدية، غير أن هذه الجهود لم تنجح في نهاية الأمر في صياغة نظرية شاملة للزوم والتعدي؛ حيث شابها بعض الاضطراب والتناقض.

التعريف بالنابغة الذبياني وديوانه:

لقد عرف العرب منذ أقدم عصورهم قيمة الشعر وأثره في النفس، وما له من شأن عظيم في تاريخ الأمم والشعوب، بإظهار مواهبها، وسمو عواطفها، ورقة مشاعرها، وتخليد أمجادها ومفاخرها، فقدروا الشعر حق قدره، وعظموا الشعراء

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض المتفرغ - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

(١) الكتاب، ٣٣/١، المقتضب، ١٨٧/٣، الأصول في النحو لابن السراج، ٢٠٢/١.

(٢) شذور الذهب، ص ٣٥٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ص ١٧٩.

وأكبروهم، فكان للشاعر أعلى منزلة في قومه، وكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أنتت القبائل فهنأتها، وصنعت الأطعمة، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشرون الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم وتخليدًا لمآثرهم، وإشادة بذكرهم، كانوا لا يهنئون إلا بسلام يولد أو شاعر ينبغ أو فرس تنتج^(١).

لذا يأتي الشعر في طليعة المواد الأدبية التي ينبغي دراستها والبحث فيها؛ لأنه من أهم الموارد التي أرسى عليها علماء الأدب والنحو والصرف قواعدهم، فكان ركيزة من ركائز البحث عندهم، ومادة احتجاج لديهم، ومنهلاً من مناهل استقاء القواعد وتطبيقها، ناهيك عن الدور الذي أداه الشعر في الكشف عن نمط العيش في العصور المختلفة واهتماماتهم، والكشف عن ثقافات عروها، ومعتقدات آمنوا بها عبر العصور المتلاحقة.

فتأسيساً على ما سبق، تعمدت أن تكون الدراسة جامعة بين النحو والصرف في ديوان النابغة الذبياني، واخترت موضوع اللازم والمتعدي في ديوان النابغة الذبياني "دراسة نحوية صرفية".

الأفعال التي يتحتم لزومها:

اهتم النحويون بالأفعال اللازمة، ووضعوا لها العناوين والقواعد التقريبية اعتماداً على ما ورد في معاجم اللغة، فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه، وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يلي^(٢):

- ١- ما دل على سجية (أي: طبيعة)، وهي الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها، نحو: شَرُفَ وَكُرُمَ وَظُرُفَ وَنَحَفَ وَشَجُعَ، والأغلب في هذه الأفعال أنها من باب (فَعَّلَ).
- ٢- كل فعل دل على نظافة، أو وسخ، نحو: طَهَّرَ، وَنَظَّفَ، وَوَضُوَّ، وَدَنَسَ.
- ٣- ما دل على أمر عارض يزول بزوال السبب، نحو: مَرَضَ، وَخَزَنَ، وَنَشِيطَ، وَفَرَحَ، وَكَسَلَ، وَارْتَعَشَ.
- ٤- ما دل على لون أو عيب، نحو: احْمَرَّ، وَاصْفَرَّ، وَغَوَّرَ، وَغَمِيَ.
- ٥- ما جاء على وزن أَفْعَلَّ، نحو: اقْسَعَرَّ، وَاشْتَمَّزَّ، وَاطْمَأَنَّ.
- ٦- ما جاء على وزن افْعَلَّلَ، نحو: اقْعَنَسَسَ، وَاحْرَنَجَمَ، وَافْرَنْقَعَ.
- ٧- ما جاء على وزن انْفَعَلَ، نحو: انْكَسَرَ، وَانْطَلَقَ، وَانْقَطَعَ.

(١) في تاريخ الأدب الجاهلي دراسة وتحقيق، علي الجندي، دار التراث، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص ٨.

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٠٢/١.

٨- الفعل المطاوع للمتعدي إلى مفعول واحد، نحو: مدد الحديد فامتد الحديد، فالفعل (امتد) فعل لازم؛ لأنه مطاوع للفعل (مدّ)، وهذا الفعل متعدٍ إلى مفعول واحد فقط، ومن أمثلته: دحرجت الكرة فتدحرجت الكرة، ورفعت الصوت فارتفع الصوت.

أما المطاوع للمتعدي إلى مفعولين فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: فَهَمْتُ زَيْدًا المسألة ففهمها، ونحو: علمته النحو فتعلمه.

ومن الشواهد التي جاءت أفعالها لازمة في ديوان النابغة الذبياني قوله: وثقت له بالنصر إذ قيل قد غدت .: كتائب من غسان غير أشائب

وقوله أيضاً:

بانت سعاد وأمسى حنّلاً اتخذ ما .: واحتلت الشرع فالأجزاء من إضما

وقول النابغة الذبياني أيضاً:

يأبى البلاء فلا نبغي بهم بدلاً .: ولا نريد خلاءً بعد إحكام

وقول النابغة أيضاً:

حان الرحيل ولم تودع مهدداً .: والصبح والإمساء منها موعدي

وقول النابغة أيضاً:

ولحقت بالنسب الذي غيرتني .: وتركت أصلك يا زيد ذميماً

علامة الفعل المتعدي:

أن يتصل به الضمير (الهاء) الذي يعود إلى غير المصدر، نحو: البابُ أغلقتَه، فالضمير (الهاء) مفعول به، يعود إلى (الباب)، وهو غير مصدر ^(١).

أما الهاء التي تعود إلى المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فهي ليست علامة على الفعل المتعدي وحده، فمثال اتصالها بالمتعدي:

الضربُ ضربته زَيْدًا

ومثال اتصالها باللازم:

القيامُ قمته، فالهاء في كلا المثالين عائدة إلى المصدر (الضرب) و(القيام)، ولذلك اتصلت بالمتعدي واللازم، وهذا مراد الناظم بقوله: "أن تصل ها غير مصدر".

والفعل المتعدي ينصب مفعوله ما لم يكن المفعول نائباً عن الفاعل، كما أن الفعل المتعدي ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله، نحو: تدبرت الكتب

(١) دليل السالك إلى الفية ابن مالك، ٢٠٢/١.

فإن ناب عن فاعله وجب رفعه على أنه نائب فاعل، نحو: تدربُ الكتب.

الوسائل التي يمكن بها تعدي الفعل الثلاثي إلى مفعول به واحد، وهي ثمان:

١- التعدية بحرف الجر الأصلي المناسب للمعنى، وتسمى (تعديّة غير مباشرة).

٢- إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي.

٣- تضعيف عين الفعل اللازم بشرط ألا تكون همزة.

٤- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة فاعل الدالة على المشاركة.

٥- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة "استفعل" التي تدل على الطلب أو على النسبة لشيء معين.

٦- تحويل الفعل الثلاثي إلى فعل (مفتوح العين) الذي مضارعه يفعل (بضمها) بقصد إفادة المغالبة، نحو: كَرَمْتُ الفارس أكرمه، غلبته في الكرم.

٧- التضمين.

٨- إسقاط حرف الجر توسعاً، ونصب المجرور على ما يسمى (نزع الخافض).

فأما التعدية بحرف الجر الأصلي المناسب للمعنى فليست وسيلة يلجأ إليها المتكلم لجعل الفعل متعدياً، وإنما هي طبيعة اللغة التي تقتضي حاجة الفعل لحرف الجر بعده، لأداء معنى معين، وقد يختلف المعنى إذا استخدم حرف لآخر، وهكذا، فلا يكون الفعل بذلك متعدياً، وإنما يظل لازماً إلا عند حذف الجار ونصب الاسم بعده على نزع الخافض، حتى على اعتبار أن عامل النصب في هذه الحالة هو نزع الخافض، على مذهب الكوفيين، وليس الفعل على مذهب البصريين^(١). فيكفي أن الفعل قد وصل إلى مفعوله مباشرة دون واسطة لفظية.

ومثل التعدي بنصب الخافض التضمين، فهو قد يصل بالفعل اللازم إلى مفعوله مباشرة لتضمنه معنى فعل آخر متعد، فيأخذ حكمه.

وهناك من الأفعال التي يناظر فيها الفعل اللازم الفعل المتعدي، فيقوي قوته ويصل إلى مفعوله بنفسه، وبلا واسطة من غيره، ولكن لما كان في هذا خروج بالفعل عن طبيعته، وهي اللزوم والاقتصار على الفاعل، فإن العرب لم تُجر هذا

(١) انظر: شرح الكافية، للرضي، ٥٤/٢.

الحكم إلا على أفعال معدودة تحفظ ولا يقاس عليها^(١). أشهرها: نصح، وشكر، وكال، ووزن، وركب، وطمس^(٢).

بل إن المتتبع لاستعمال العرب لهذه الأفعال يجدها كما جاءت قوية متعدية بنفسها، جاءت أيضًا على طبيعتها ضعيفة قاصرة لا تصل إلى مفعولها إلا بواسطة حرف الجر، بل يجدها وهي قاصرة أكثر^(٣) منها وهي متعدية وهذا بلا شك قائم على الاختلاف اللهجي عند العرب، فمن استعمالها متعدية (بنفسها) قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَتَرَكَّبُوها وَزِينَةً﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاودُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾^(٦). وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"^(٧). وقول النابغة الذبياني:

نصحت بني عوف فلم يتقبلوا .: رسولي ولم تنجح لديهم وسائل
(٨)

ومن استعمالها متعدية (بحرف الجر) قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾^(٩). وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِيَا الدِّيكِ﴾^(١٠). وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١١). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾^(١٢).

(١) انظر: اللامات الزجاجي، ص ١٤٧، واللامات للهروي، ص ٥٣، وشرح المقدمة المحسبة، ٣٦٩/٢؛ التبصرة والتذكرة، ١١٢/١؛ شرح الجمل لابن عصفور، ٣٠٠/١؛ شرح الألفية لابن الناطم، ص ٢٤٦؛ شرح ألفية ابن معطي، ٤٨٨/١؛ أوضح المسالك، ١٦/٢.
(٢) انظرها في شرح المقدمة المحسبة، ٣٨٦/٢؛ الأمالي الشجرية، ٨٣/١؛ الهادي في الإعراب، ص ١٣٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء، ٩٢/١؛ البسيط، ٤٦٠/١؛ أوضح المسالك، ١٦/٢.

(٤) المطففين، الآية (٣).

(٥) النحل، الآية (٨).

(٦) القمر، الآية (٣٧).

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، ٢٥٥/٤؛ والترمذي في أبواب البر والصدقة، ٢٢٨/٣.

(٨) في ديوانه، ص ٩٣. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء، ٩٢/١؛ إصلاح المنطق، ص

٢٨١، شرح عيون الإعراب، ١٢٨؛ ارتشاف الضرب، ٥٠/٣.

(٩) سورة هود، الآية (٣٤).

(١٠) سورة لقمان، الآية (١).

(١١) سورة العنكبوت، الآية (٦٥).

(١٢) سورة يس، الآية (٦٦).

ولما أن جاءت هذه الأفعال بهذه الازدواجية توقف النحاة عندها لتحديد أي الاثنين أصل للآخر؛ أهو تعديها بالحرف أم تعديها بنفسها؟ وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة فرق:

- الفريق الأول، ويرى أنه: بما أنها تتعدى تارة بنفسها، وأخرى بحرف الجر فعليه لا يكون أحدهما أصلاً للآخر^(١).

- والفريق الثاني، يرى: أن الأصل في هذه الأفعال التعدي بحرف الجر، ثم توسعت العرب بحذفه^(٢). وعلى رأيهم يكون الأصل في نحو: نصحت زيداً، نصحت لزيد، ثم حذف منه حرف الجر في الاستعمال، وكثر فيه الأصل والفرع.

- أما الفريق الثالث: فيرى أن هذه الأفعال من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، كالفعل (اختار، وأمر، واستغفر) وأخواتها^(٣).

وأن الأصل في نحو: نصحت زيداً نصحت لزيد رأييه، أخذ من: نصح الخائط الثوب، إذا أصلحه، وضم بعضه إلى بعض^(٤). فاستعير في الرأي، وقيل: نصحت له رأييه، أي أخلصته وأصلحته ثم حذف المفعول الثاني، وأسقط حرف الجر من المفعول الأول؛ لتضمن (نصح) معنى (أرشد)، وكذلك (شكر)، فإن الأصل فيه - على رأي هؤلاء- شكرت لزيد إحسانه، فحذف المفعول الثاني، وقيل: شكرت لزيد، ثم حذف حرف الجر لتضمن شكر معنى (حمد)، أو (مدح)^(٥).

ولا شك في أن الرأي الأول هو الرأي الراجح لكثرة استعمال الوجهين، ولبعده عن تكلف تقدير الحذف وبعده عن التضمنين الذي هو ليس بقياس^(٦). وبهذا تكون قد اتضحت المراتب التي يندرج فيها (الفعل اللازم) من الضعف إلى القوة، وخصاله التي اتصف بها في كل مرتبة من تلك المراتب.

(١) أصحاب هذا الرأي هم: المبرد في المقتضب، ٣٣٨/٤؛ الزجاجي في الجمل، ص ٣١، وابن عصفور في شرح الجمل، ٣٠٠/١.

(٢) أصحاب هذا الرأي هم: ابن الشجري في أماليه، ١٢٩/٢؛ وابن الناظم في شرحه للألفية، ص ٢٤٦؛ وابن أبي الربيع في الملخص، ٣٦٥/١.

(٣) انظر: الجمل للزجاجي، ص ٢٨؛ والإيضاح العضدي، ص ١٧٣-١٧٤.

(٤) انظر: تهذيب اللغة، ٢٤٩/٤؛ الصحاح، ٤١١/١؛ المحكم، ١١٣/٣.

(٥) من أصحاب هذا الرأي: ابن درستويه، وقد نسب الرأي إليه ابن عصفور في شرح الجمل، ٣٠١/١؛ ووافق ابن درستويه السهيلي في نتائج الفكر، ص ٣٥٢؛ وابن القيم في بدائع الفوائد، ٧٣/٣-٧٤.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٣٢٢/١؛ البحر المحيط، ٣٩٢/١، ٧٦/٤؛ المساعد، ٤٤٤/١.

- الدلالات المختلفة للأبنية المشتركة بين اللازم والمتعدي:
أولاً: الدلالات المختلفة للأبنية المشتركة في الفعل اللازم، وهي:
[١] فَعَلَ اللازم:

ذكر السيوطي في همع الهوامع الدلالات التي ترد عليها (فَعَلَ) دون تحديد اللازم منها والمتعدي؛ فمن المعاني التي وردت مع (فَعَلَ) لازمة:
أ- النيابة عن فعل في المضاعف، نحو: حَلَلْتُ فَأَنْتَ جَلِيلٌ، وفي اليائي العين، نحو: طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، والأصل كونه على فعل.

ب- التحول: مثل له السيوطي بالفعل (رحل) ^(١). ومثله خرج وفرَّ.
ج- السير ومثّل به بالفعلين: رمل، ذمل ^(٢).
د- التصويت: كصرخ، صهل.

[٢] فَعِلَ اللازم:
ذكر سيبويه في الكتاب الدلالات المختلفة التي ترد عليهما صيغة (فَعِلَ) لازمة، وهي:

أ- الدلالة على الأدواء، على مثال: وجع يوجع وجعاً.
ب- أفعال الذعر، قال سيبويه: وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال؛ لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل إلى بدنه، وذلك قولك: فزعت فزعاً وهو فزع، وفرّق يفرّق فرقاً وهو فرّق.
ج- ويدخل في ذلك ضد ما ذكر مثل: أشر، بطر، فرح.
د- ما دل على هيج، قال سيبويه: وقد جاء على فعل يفعل وهو فعل أشياء تقاربت معانيها؛ لأن جملتها "هيج" مثل (تحرك الريح).
هـ- وقد بنوا أشياء على فَعِلَ يَفْعَلُ وهو فَعِلَ لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك، ولم يسهل، مثل: عسر، شكس.
و- الدلالة على الألوان، مثل: أدم يأدم، شهب يَشْهَبُ.

[٣] أفعَل اللازم:
أ- صار صاحب كذا: جاء في الكتاب: تقول أجرب الرجل وأنحز وأحال، أي: صار صاحب جرب وحيال ونحاز في ماله.
ب- دخول الفاعل في الوقت المشتق منه (أفعل)، نحو: أصبح وأمسى وأفجر وأشهر، أي: دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر.

(١) انظر: همع الهوامع، ٢٠/٦؛ والتسهيل، ١٩٦، ١٩٧.

(٢) السابق نفسه، ٢١/٦؛ انظر: مقاييس اللغة، ٤٤/٢ (رمل)، ٣٦٠/٢ (ذمل).

هـ- نفي الغريزة ^(١): كقولك: أسرع، عجل، وأبطأ: احتبس وأما سرّع وبطؤ فكأنهما غريزة ^(٢).

[٤] فَعَلَّ اللّازم:

أ. التكثر: وهو المعنى الغالب عليها ^(٣). وتدل على كثرة الأسماء، أو كثرة الفعل ^(٤). فتكثيره للفاعل نحو ما جاء في المفصل: "وبرك النعم وريض الشاء وموت المال ولا يقال للواحد ^(٥). وتكثيره للفعل نحو ما جاء في الكتاب: "وقال يجول أي يكثر الجولان، ويطوف أي يكثر التطواف" ^(٦).

ب. صيرورة الصلبة: ويجي أيضاً بمعنى صار ذا أصله كورق، أي: أورق أي صار ذا ورق، وقَيَّح الجرح: أي صار ذا قيح ^(٧).

ج. المشي إلى الموضع المشتق منه، ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو: كَوَّف: أي مشى إلى الكوفة، وفَوَّز وغَوَّر: أي مشى إلى المفازة والغور ^(٨).

د. قصده بأصل الفعل نحو: أَفَفْتُ به، أي: قلت له أف ^(٩). أو قصدته بالتأفف.

هـ. اختصار الحكاية: كَأَمَّن، وهَلَل، إذا قال: آمين، ولا إله إلا الله.

و. صيرورة فاعله أصله المشتق منه، كروَّض المكان، أي: صار روضاً، وعَجَّزَت المرأة، أي صارت عجوزاً.

ز. العمل في الوقت المشتق منه، كهَجَّر، أي: صار في الهجرة، وصَبَّح: أي أتى صباحاً ^(١٠).

[٥] فاعل لازماً:

"ويجيء فاعل اللازم دون أن يكون للبناء معنى يزيد به على المجرد، فيكون فاعل بمعنى نفسه، ويجيء بمعنى تفاعل، نحو: سارع إلى كذا، أي: تسارع ^(١١). ويعني ذلك أن له دالتين:

(١) الممتع في التصريف، ١٨٧/١.

(٢) الكتاب، ٥٦/٤.

(٣) شرح الشافية للرضي، ٨٧/١.

(٤) المفصل، ص ٢٨١.

(٥) ديوان الأدب للفارابي، ٣٨٠/٢.

(٦) المفصل، ص ٢٨١.

(٧) الكتاب، ٦٤/٤.

(٨) شرح الشافية للرضي، ٩٥/١.

(٩) الكتاب، ٨٥/١.

(١٠) همع الهوامع، ٢٤/٦.

(١١) شرح الشافية للرضي، ٩٥/١.

- الأولى: دلالة الفعل المجرد منه دون أن يكون لزيادة الألف أثر في التعدي،
مثل ساعف بمعنى سعف^(١).
- الثانية: دلالة (تفاعل)، مثل: جافى بمعنى تجافى^(٢).

٦[تفاعل لازماً:

- أ. المشاركة جاء في الكتاب: "وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً^(٣). كقولنا: تلاقى الجمعان.
- ب. المطاوعة: وذلك نحو: تناولته فتناول^(٤).
- ج. التظاهر: جاء في الكتاب، وقد يجيء تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك: تغافلت وتعاميت.
- د. الاتفاق: وقد يجيء للاتفاق في أصل الفعل، لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك؛ كقول علي (رضي الله عنه): (تعايا أهله بصفة ذاته)^(٥).
- هـ. يجيء بمعنى فَعَلَ^(٦). جاء في الكتاب: "وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها لا تريد به الفعل من اثنين، وذلك قولك: تماديت في ذلك، وتراءيت له.
- و. حصول الشيء تدريجياً، كتزاييد النيل، وتواردت الإبل، أي: حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً^(٧).

٧[تفعل اللازم:

- أ. المطاوعة: وقد يكون الفعل على تفعل فيكون على ضربين:
١- على المطاوعة من فعلت فلا يتعدى، نحو قولك: قطعته فتقطع، وكسرتة فتكسر فهذا للمطاوعة^(٨).
- ٢- مطاوع فَعَلَ الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إما حقيقة كما في ألَّبَنَهُ فتألَّب، وإما تقديرًا كما في تأهل إذا لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل^(٩).

(١) انظر: المعجم الوسيط، ٤٤٧/١. (سعف).

(٢) انظر: اللسان، ١٦١/١٨.

(٣) انظر: اللسان، ١٦١/١٨.

(٤) انظر: اللسان، ١٦١/٨.

(٥) شرح الشافية للرضي، ١٠٣/١، ١٠٤.

(٦) شرح الشافية للرضي، ١٠٣/١ - ١٠٤.

(٧) شذا العرف، ص ٤٦.

(٨) المقتضب، ٧٨/١.

(٩) شرح الشافية للرضي، ١٠٧/١.

- ب. ويكون على الزيادة في فعل الفاعل، نحو: تقحمت عليه وتقدمت إليه، والأصل إنما هو من قحمته فتقحم، وقدمته فتقدم^(١).
- ج. للتكلف^(٢). وذلك إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر يضاف إليه ويكون من أهله، فإنك تقول: تفعل، وذلك تشجع وتبصر.
- د. عمل شيء في الوقت المشتق منه الفعل: كقولنا: تروّحنا، سرنا في ذلك الوقت (العشي) أو عملنا^(٣).
- [٨] افعلل اللازم:

- أ. المطاوعة: بأن يكون قائماً مقام (انفعل)، قال الرضي: فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج نحو: غمته فاغتم، ولا تقول: فانغم^(٤).
- ب. بمعنى تفاعل: فيكون له فاعلان، نحو: اختصم زيد وعمرو واصطلاح الخصمان، المعنى: تخاصما وتصالحا^(٥).
- ج. ما ليس للمطاوعة مما فاءه أحد حروف الإدغام، وما ليس بمعنى تفاعل، جاء في الكتاب: "وقد يبني على افتعل مالا يزداد به شيء من ذلك كما بنوا على أفعلت وغيره من الأبنية، وذلك افتقر واشتد^(٦)".
- [٩] استفعّل اللازم:

- أ. التحول: جاء في الكتاب: "وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك: استنوق الجمل، واستنيت الشاة^(٧)".
- ب. بمعنى تفعلّل: تعظم واستعظم وتكبر واستكبر^(٨).
- ج. بمعنى فَعَل: كقولك: مر واستمر.
- [١٠] أفعول اللازم:

- أ. المبالغة والتوكيد، قال سيبويه: قالوا خشن، وقالوا اخشوشن. سألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد.
- ب. الصيرورة: كاحقوقف^(٩).
- [١١] فعلل اللازم:

(١) المقتضب، ٧٨/١.

(٢) المفصل، ص ٢٧٦.

(٣) الكتاب، ٧١/٤.

(٤) شرح الشافية للرضي، ١٠٨/١.

(٥) الممتع، ١٩٢/١.

(٦) الكتاب، ٨٤/٤.

(٧) الكتاب، ٧١/٤.

(٨) الممتع، ١٩٥/١.

(٩) نزهة الطرف، لابن هشام، ص ١١٣.

- أ. دخل أصل الفعل، كقرمص: دخل القرمص: حفرة يستدفئ فيها الإنسان الصرد من البرد^(١).
ب. اختصار المركب، كبسمل.
ج. الدلالة على حركة أو صوت يصدران من حيوان أو طير، مثل:

- (بصبص) للدلالة على حركة الذنب^(٢).
- (قرقر) للدلالة على ترديد صوت الدجاجة أو الحمام^(٣).
- (جرجر) للدلالة على صوت البعير عند الضجر^(٤).

ثانيًا: الدلالات المختلفة المشتركة في الفعل المتعدي، وهي:

- ١- فَعَلَ متعديًا: وذكر له السيوطي الدلالات الآتية^(٥):
- أ. الغلبة: أي غلبة المقابل نحو كارمني فكرمته، أو الغلبة مطلقًا نحو: قهر قسر.
- ب. الجمع: نحو: حشر وحشد، ومنه ما دل على وصل: مرج، مزج.
- ج. الاستقرار: نحو: سكن قطن.
- د. التفريق: فصل، قسم، ومنه ما يدل على قطع: كسر، قصف.
- هـ. المنع: خطل، حظر.
- و. الإيذاء: نحو: لسع، لذع.
- ز. الإصلاح: نسج- ردن.
- ح. الدفع: نحو: درأ - دفع.
- ط. التحويل: قلب، صرف.
- ي. السر: خبأ- حجب.
- ك. الرمي: نحو: قذف - حذف.
- وهذه الدلالات التي ذكرها السيوطي لصيغة (فَعَلَ) المتعدي لا تمثل حصرًا أو محاولة لحصر تلك المعاني، وإنما هي أمثلة عبرت عن معانٍ حسية؛ نظرًا لاتساع المجال الذي تستخدم فيه هذه البنية، ولصعوبة حصر الدلالات غير الحسية.
- ٢- فَعَلَ متعديًا:

(١) اللسان، ٣٧٧/٢.

(٢) جاء في المعجم الوسيط، ٦٠/١ (بصبص): بصبص الكلب: حرك ذنبه طمعًا أو ملقًا.

(٣) انظر: لسان العرب، ٣٧٠/٢ (قرر).

(٤) لسان العرب، ١٧٨/١ (جرر).

(٥) همع الهوامع، ٢٠/٦، ٢١.

لم يذكر النحاة شيئاً من دلالات صيغة (فعل) متعدية، وذلك اعتماداً على تمييز تلك الدلالات بما يقابلها من دلالاتها اللازمة، ومن دلالاتها.

- أ. التبعية: نحو: تبع، لحق.
- ب. بعض الأفعال الصادرة عن الفعل، نحو: فهم، نسي.
- ج. بعض الأفعال الصادرة عن القلب، نحو: خشي، أمن، كره.
- د. بعض أفعال الحواس، نحو: سمع، شهد.

٣- أفعال متعدية:

- أ. جعلته يفعل ^(١) نحو: أخرجه، وأدخله، وأجلسه ^(٢).
- ب. جعلت له أصل الفعل، نحو: أقبرته: جعلت له قبراً أسقيته: جعلت له ماء وسقياً.
- ج. جعلته ذا أصله نحو: أفحى قدره، جعلها ذات فحاً، وهي (توابل القدر كالفلل والكمون).
- د. جعلته نفس أصله إن كان الأصل جامداً، نحو: أهديت الشيء، أي جعلته هدية أو هدى ^(٣).
- ه. جعلته على صفة نحو: أطردته جعلته طريداً هارباً.
- و. وجدانه مستحقاً للفعل: فأما أحمدته، فتقول: وجدته مستحقاً للحمد مني.
- ز. وجدانه على صفة نحو: أحبيبت الأرض، أي وجدتها حية النبات.
- ح. التعريض، نحو: أقتلته، أي: عرضته للقتل.
- ط. السلب: نحو: أعجمت الكتاب، أزلت عنه العجمة.
- ي. الدعاء: نحو: أسقيته، أي: دعوت له بالسقيا.
- ك. التسمية، نحو: أخطأته، أي: سميته مخطئاً.

٤- فعل متعدي:

- أ. جعله يفعل نحو: فرح وفرحته، وإن شئت قلت أفرحته.
- ب. جعلته مُفعلاً، نحو: فطرته فأفطر، وبشرته فأبشر.
- ج. جعلته ذا أصله، نحو: فحيت القدر فحاً.
- د. التكثير في عمل الفاعل للفعل، نحو: كسرتها وقطعتها.
- ه. التكثير في المفعول نحو: جرحته وجرحتهم.
- و. الدعاء على المفعول بأصل الفعل أو الدعاء له نحو: جدعته وعفرتة، أي: قلت له: جدعك الله وعفرك الله.

(١) المفصل، ص ٢٨٠.

(٢) الكتاب، ٥٤/٤.

(٣) شرح الشافية للرضي، ٨٧/١.

- ز. إثباته في الوقت المشتق منه الفعل، نحو: وأما صَبَّحنا ومَسِينا. فنقول: أتيناه صباحًا ومساءً.
- ح. السلب والإزالة، نحو: قذيتها: نظفتها.
- ط. القيام عليه نحو: مرَّضته، أي: قمت عليه في مرضه.
- ي. للشيء ترمي به الرجل، نحو: جبنته وخطأته وفسقته إذا رميته بذلك.
- ٥- فاعل متعديًا:
- أ. المشاركة نحو: كارمته وفارقته.
- ب. بمعنى فعل، نحو: جزته وجاوزته.
- ج. بمعنى أفعل، نحو: عافاك الله أي أعفاك، وباعدته بمعنى أبعدته.
- د. بمعنى فَعَّل، نحو: ضعَّفت، وضاعفت، وبعَّدت وباعدت.
- ٦- تفاعل متعديًا:
- أ. المشاركة نحو: (نازعت الحديث) و(جاذبته الثوب).
- ب. لغير المشاركة، نحو: تقاضيته، وتعاطيت منه أمرًا قبيحًا.
- ٧- تفعَّل متعديًا:
- أ. العمل بعد العمل في مهلة: جاء في الكتاب: "وأما تنقصه وتنقصني، فكأنه الأخذ من الشيء الأول فالأول" ^(١).
- ب. التوقع: جاء في الكتاب: "وأما تخوفه، فهو أن يوقع أمرًا يقع بك".
- ج. اتخاذ الشيء نحو: تديرَّت المكان، وتوسدت التراب، ومنه تبناه ^(٢).
- د. الطلب: وهو مما اختصت به استفعل، ولكن تفعَّل قد تأتي عليها، نحو: (تَنَجَّزته) أي استنجزته أي طلبت حضوره والوفاء به ^(٣).
- هـ. وجدانه على صفة: وهو من معاني (استفعل)، كذلك بمعنى: الاعتقاد في الشيء أنه صفة أصله، نحو: استعظمه وتعظَّمه.
- ٨- افتعل متعديًا:
- أ. الاتخاذ: جاء في الكتاب: تقول استوى القوم.
- ب. الزيادة في معنى المجرد (فعل)، كقولك: اكتسب في كسب واعتمل في عمل ^(٤).
- ج. الخطفة: كقولنا: انتزع، واستلب ^(٥).
- د. أن يبني على (افتعل) دون أن يدل على المجرد منه على أصل معناه: "كما قالوا استلمت فبنوه على افتعل" ^(٦). فالمجرد (سلم)

(١) الكتاب، ٧٢/٤.

(٢) المفصل، ص ٢٧٩.

(٣) شرح الشافية للرضي، ١٠٦/١.

(٤) المفصل، ص ٢٨٢.

(٥) الممتع، ١٩٤/١.

(٦) الكتاب، ٧٤/٤.

ليس به ما يمت إلى معنى الاستلام (وهو اللمس) بصلة، ومن ذلك: ارتجل.

٩- استفعل متعدياً:

- أ. الطلب: جاء في الكتاب: وتقول استعطيت أي طلبته العطية، واستعنته أي طلبت إليه العتبي.
ب. الإصابة على صفة ^(١). جاء في الكتاب: تقول استجدته أي أصبته جيداً، واستكرمته أي أصبته كريماً.

ج. اعتقد في الشيء أنه كذلك، نحو: استعظمته واستملحته ^(٢).

د. بمعنى فعل: نحو: علا قرنه، واستعلاه ^(٣).

هـ. بمعنى أفعل: نحو: استخلف لأهله، وأخلف ^(٤).

١٠- افعول متعدياً:

- أ- افعول ليس له مجرد، قال سيبويه: "ويجيء افعول لأفعال لا مجرد لها، أي أن الفعل بُني عليه اعروريت الفلؤ إذا ركبته عرياً ^(٥).
ب- بمعنى استفعل: ذكره ابن هشام ومثله له بالفعل (احلولى) ^(٦).

حكم الفعل اللازم:

حكمه أن يتعدى بالجار، نحو: ذهب بزيد، بمعنى: أذهبته، وعجبت منه، وغضبت عليه، وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذاً؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً، ومنه قول الفرزق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة .: أشارت كليب بالأكف الأصابع

فحذف حرف الجر من كليب، وأبقى عمله، والأصل: أي كليب.

وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه، وينصب المجرور إن كان في موضع نصب، وهو ثلاثة أقسام:

- ١- سماعي: جائز في الكلام المنثور، نحو: نصحته، وشكرته، وكنته وزنته، والأكثر ذكر اللام الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ ^(٧)، وقوله

(١) الكتاب، ٧٠/٤.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، ص ١٥٢.

(٣) أدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ٤٩٧.

(٤) أدب الكاتب، لابن قتيبة، ص ٤٩٧.

(٥) الكتاب، ٦٧/٤.

(٦) نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، ص ١١٣.

(٧) سورة الأعراف، من الآية (٧٩).

تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾^(١). وكلت له، وزنت له". وقيل اللام زائدة لأن معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان، وفي التنزيل: "وإذا كالوهم أو وزنوهم"^(٢).

٢- سماعي خاص بالشعر كقوله:
لـدن بهـزا الكـف يعـسل مـتـه .: فيه كما عـسل الطـريق الثـعلب

أي: في الطريق فحذف حرف الجر ونصب الطريق.
٣- قياسي، وذلك في "أن وأن وكي لطولهن بالصلة، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣).
ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْعِجْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ﴾^(٤).
ونحو: "كَي لَا يَكُونُ دُولُهُ"^(٥). أي بأن لا إله إلا هو ومن أن جاءكم ولكي لا يكون.

واشترط بعضهم حذف الجار من "أن وأن" أمن اللبس، ويشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٦). فحذف حرف الجر مع أن اللبس موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد، فبعضهم قدر "في أن"، وبعضهم قدر "عن أن".

وللإجابة على ذلك يجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت، أو الحذف لأجل الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، وإلى ما سبق أشار إليه الناظم بقوله:

وعد لا زماً بحرف جر .: وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلاً وفي أن وأن يطرد .: مع أمن لبس كعجبت من أن يدر

واختلف في محل أن وأن بعد حذف الجار، سيويوه والكسائي أشارا إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله:

وما زرت ليلي أن تكون حية .: إلى ولا دين بها أن طالبه

الشاهد في ذلك قوله "أن تكون حبيبة" حيث حذف حرف الجر منه، والأصل لأن تكون، واختلف في محله ف قيل الجر بدليل عطف ولا دين بالجر عليه، أي لا لأجل دين، وقيل: موضعه النصب، وتكون بمعنى كانت.

(١) سورة لقمان، من الآية (١٤).

(٢) سورة المطففين، من الآية (٣).

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١٨).

(٤) سورة الأعراف، من الآية (٦٣).

(٥) سورة الحشر، من الآية (٧).

(٦) سورة النساء، من الآية (٢٧).

ومما جاء من الأفعال المتعدية لمفعول به واحد في ديوان النابغة الذبياني قوله:
على حين عاتبت المشيب على الصِّبا .: . وقلت: ألما أصحُ والمشيب وازعُ

وقوله أيضاً:

وصدر أراح الليل عازبَ همه .: . تضاعف فيه الحزن من كل جانب

وقوله أيضاً:

حلفت يميناً غير ذي مثوية .: . ولا علم إلا حُسْنُ ظَنِّ بصاحب

وقوله أيضاً:

ولقد أصاب فواده من حبها .: . عن ظهر مِرْئانٍ سهمٍ مصرِدٍ

وقوله أيضاً:

سقى الغيث قبراً بين بُصرى وجاسم .: . بيعث عن الوسمي قطرٌ ووابل

حكم الفعل المتعدي إذا تعدى لأكثر من مفعول:

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيداً درهماً، فتقدم زيداً على درهماً لأن زيداً فاعل معنى؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهم، ومن حكم جار أعطيت درهمه زيداً، وامتنع: أعطيت صاحبه الدرهم، إلا على قول من أجاز: ضرب غلامه زيداً، ونحو: لبس من زاركم نسيج اليمين، فإن من هو اللابس فهو الفاعل، ونسج اليمين هو الملبوس، فهو المفعول في المعنى، ويجوز العدول عن هذا الأصل، فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى، فيقال: لبس نسج اليمين من زاركم، وقد يكون تقديمها هو فاعل في المعنى لازماً إذا طرأ ما يوجب ذلك؛ لخوف اللبس، نحو: ظننت زيداً عمراً، واخترت الشجعان الجند. ويكون الثاني محصوراً، نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، وكون الثاني اسماً ظاهراً والمفعول الأول ضميراً، نحو: العالم ظننته مجتهداً. ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر، ١].

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخير فاعل في المعنى، وذلك إذا اتصل المفعول الأول بضمير المفعول الثاني نحو: ظننت زيداً غلامه، وأعطيت المال مالكة، أو كان الأول محصوراً، نحو: ما ظننت قائماً إلا عمراً.

والفعل نوعان:

لازم أي قاصر لا ينصب بنفسه المفعول به، ومتعد ينصب بنفسه مفعولاً به، أو مفعولين، أو ثلاثة. ولا يزيد عليها. ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة في بابها، منها: وقوعه بعد همزة النقل أي همزة التعدية، فإذا دخلت همزة النقل على الفعل

الثلاثي اللازم متعديًّا لواحد نحو: زهق الباطل، وصيرت الثلاثي المتعدي لاثنتين متعديًّا لثلاثة نحو: أريث المتعلم الفهم رائد النبوغ.
ومن ذلك قول النابغة الذبياني في ديوانه:
أرى العيش كنزًا ناقصًا كل ليلة .: وما تنقص الأيام والدهر ينعد

وما أعطيت الدرهم إلا زيدًا أو كان الثاني مضمراً والأول ظاهر، نحو:
الفاضل ظننته زيدًا والدرهم أعطيته زيدًا.
أما الامتناع في الأولى فلئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وفي الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير، وفي الثالثة لأنه إذا أمكن الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما استثنى، وليس هذا منه. ومما جاء من شعر النابغة الذبياني من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر قوله:
ألم تر أن الله أعطاك سورة .: ترى كل ملك دونها يتذبذب

ومما جاء من شعر النابغة الذبياني من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر قوله:
ولا يحسبون الخير لا شربعه .: ولا يحسبون الشرَّ ضربةً لازب

فالفعل (حسب) من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
وقوله أيضاً:
قوم إذا كثر الصباح رأيته .: وقرأ غداة الروع والأنفار

حيث جاء الفعل (رأى)، ونصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

الخاتمة:

قد يبدو الأمر من خلال تعريف كل من اللازم والمتعدي هينا سهلاً، لكنه في الحقيقة ليس كذلك، فنحن أمام صور متعددة من الاستعمالات المختلفة للأفعال داخل الجملة، يأتي على إثرها الفعل لازماً حيناً ومتعدياً بنفسه حيناً، ومنها ما يرد متعدياً بنفسه حيناً وبحرف الجر حيناً، بل إن الفعل اللازم لا يستعمل إلا لازماً قد يتضمن معنى فعل آخر متعدياً فيأخذ حكمه في التعدي، وقد يكون العكس فيأتي الفعل المتعدي لازماً، وهو لا يستعمل إلا متعدياً في الأصل. لأنه تضمن معنى فعل آخر فأخذ حكمه في اللزوم. وقد بذل النحاة جهوداً كبيرة لوضع مقاييس واضحة للتمييز بين اللازم والمتعدي، وتقديم تفسيرات علمية لتعدد الصور التي تأتي عليها الأفعال لازمة أو متعدية، غير أن هذه الجهود لم تنجح في نهاية الأمر في صياغة نظرية شاملة للزوم والتعدي؛ حيث شابها بعض الاضطراب والتناقض.

فهرس المصادر والمراجع:

- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينور، القاهرة، ١٣٢٨ هـ.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، للسيد البطليوسي، تحقيق: الدكتور حمزة النشرتي، ط١ دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، ١٩٤٩ م.
- الأصول لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، سوريا، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الأمالي، لابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ليدن، ١٩١٣ م.
- أوضح المسالك لألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت (بدون تاريخ).
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، القاهرة، ١٣٢٨ هـ.
- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق الدكتور عياد الثبتي- دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققه محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، ١٣٥٤ هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحماوي، بيروت، ١٩٥٣ م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، العراق (بلا تاريخ).

- شرح الشافية للاستراباذي، تحقيق: محمد الزفزاف وآخرين، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الكافية للرضي، القاهرة، ١٣٠٦هـ.
- الصحاح للجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، القاهرة، ١٩٥٦م.
- الكتاب لسيبويه، بولاق ١٩٢٠م، وتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- كشف الظنون، لحاجي خليفة، استانبول، ١٩٤١-١٩٤٣م.
- لسان العرب، لابن منظور، بولاق، ١٣٠٠-١٣٠٧م، وطبعة بيروت، بدون تاريخ.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة (بدون تاريخ).
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٦٦-١٣٧١هـ.
- المقتضب للمبراد، تحقيق: الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٨٥م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم، طبعة دار البحوث العلمية، الكويت، (بدون تاريخ).